

القانون الدولي للبيانات الكونية وحقوق الملكية المعلوماتية عبر الأجيال

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية
يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو
النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف
جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر
اللذين غرسا في روحي بذور العدالة قبل أن أعرف
معنى الظلم
أدام الله لهما النور في قبورهما وجعل مثواهما
فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية
يا من تمثلين الأمل في بناء مجتمع يسوده الحق
والرخاء
أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب
المسؤولية والقيادة

فهرس الموضوعات

الإهداء

حقوق الملكية الفكرية

المقدمة الأكاديمية

الفصل الأول تعريف البيانات الكونية في الإطار القانوني
الدولي

الفصل الثاني سيادة المعلومات وحق الدول في
بياناتها الكونية

الفصل الثالث الملكية الفكرية للاكتشافات العلمية
العابرة للحدود

الفصل الرابع أرشيف البشرية الرقمي وحقوق الوصول
العالمي

الفصل الخامس حماية التراث المعلوماتي من الانقراض
الرقمي

الفصل السادس حقوق الأجيال القادمة في المعرفة
الكونية

الفصل السابع تنظيم تبادل البيانات العلمية بين الدول
المتقدمة والنامية

الفصل الثامن المسؤولية الدولية عن تدمير أو تزوير
البيانات الكونية

الفصل التاسع الخصوصية الكونية وحماية البيانات
الشخصية في الفضاء الرقمي

الفصل العاشر الذكاء الاصطناعي ومولدات البيانات
المستقلة

الفصل الحادي عشر التوثيق الرقمي للأحداث التاريخية
الكبرى

الفصل الثاني عشر الجرائم المعلوماتية العابرة للزمان
والمكان

الفصل الثالث عشر التحكيم الدولي في النزاعات حول
ملكية البيانات

الفصل الرابع عشر التمويل الدولي لحفظ البيانات
الكونية

الفصل الخامس عشر معايير الجودة والمصادقية في
الأرشفة الكونية

الفصل السادس عشر الحق في النسيان الرقمي

مقابل الحق في التذكر الكوني
الفصل السابع عشر حماية البيانات الحساسة للأمن
القومي في العصر الرقمي
الفصل الثامن عشر التعاون الدولي في مواجهة
التضليل المعلوماتي المنظم
الفصل التاسع عشر الرؤية المستقبلية لمعاهدة
البيانات الكونية الموحدة
الفصل العشرون الخلاصة والدعوة لميثاق المعرفة
الإنسانية العالمي
الخاتمة الأكاديمية
بيانات المؤلف وتاريخ الإصدار

المقدمة الأكاديمية

تشهد البشرية في عصرها الرقمي الحالي انفجاراً
غير مسبوق في إنتاج البيانات والمعلومات، حيث لم
تعد المعرفة محصورة في الكتب والأرشيفات التقليدية،
بل انتقلت إلى فضاءات رقمية كونية تتجاوز الحدود
الجغرافية والزمنية. إن هذا التحول الجذري يطرح
تحديات قانونية غير مسبوقة تتعلق بملكية البيانات
الكونية، وحقوق الوصول إليها، ومسؤولية حفظها

للأجيال القادمة، في ظل غياب إطار قانوني دولي ينظم هذه الثروة المعلوماتية الهائلة. إن الهدف من هذا الكتاب هو تأسيس فرع قانوني جديد يسمى القانون الدولي للبيانات الكونية، يركز على تنظيم إنتاج وتبادل وحفظ المعرفة الإنسانية في العصر الرقمي، مع ضمان حقوق الأجيال الحالية والقادمة في الوصول العادل للمعلومات. إننا نقف أمام مفترق طرق تاريخي حيث قد تؤدي الفوضى المعلوماتية أو الاحتكار الرقمي إلى فقدان تراث إنساني عريق أو حرمان شعوب بأكملها من حقها في المعرفة. إن هذا العمل البحثي يسعى لسد الفراغ التشريعي الحالي فيما يتعلق بملكية البيانات العابرة للحدود، ووضع آليات دولية لحماية التراث المعلوماتي من الانقراض الرقمي أو التزييف المنظم. إن الحاجة ملحة اليوم لتطوير قانون دولي معلوماتي لا يكتفي بتنظيم التبادل التجاري للبيانات، بل يفرض التزامات أخلاقية وقانونية لحفظ المعرفة الإنسانية كمشاع عالمي. ومن هنا تأتي أهمية هذا المؤلف الذي يجمع بين علوم المعلومات والقانون الدولي، مقدماً رؤية شاملة للتحديات الناشئة عن الثورة المعلوماتية العالمية، ليكون مرجعاً للباحثين وصانعي القرار في مواجهة أكبر تحول معرفي يواجهه

البشرية في تاريخها.

الفصل الأول تعريف البيانات الكونية في الإطار القانوني الدولي

تعتبر البيانات الكونية فئة خاصة من المعلومات التي تتميز بطابعها الإنساني الشامل وقيمتها المعرفية المتجاوزة للحدود الوطنية، مما يميزها عن البيانات التجارية أو الحكومية التقليدية. إن التعريف القانوني الدقيق لهذه البيانات هو الخطوة الأولى نحو تنظيمها، حيث يجب أن تشمل الاكتشافات العلمية الكبرى، والتراث الثقافي الرقمي، والبيانات البيئية العالمية، والسجلات التاريخية المشتركة. إن غياب تعريف موحد في المواثيق الدولية يخلق ثغرة تسمح للدول والشركات باحتكار المعرفة أو تدميرها بحجة السيادة الوطنية أو الملكية الخاصة. يجب أن يرسخ القانون الدولي مبدأ أن البيانات الكونية هي تراث إنساني مشترك لا يجوز احتكاره أو إتلافه. إن توسيع نطاق التعريف ليشمل البيانات الناشئة عن التقنيات الحديثة يضمن شمولية الحماية القانونية، ويمنع التلاعب بالمصطلحات لتجنب المسؤولية. إن وضع تعريف دقيق

هو الأساس لبناء نظام قانوني متكامل يواكب الثورة المعلوماتية، ويحول المعرفة من سلعة تجارية إلى حق إنساني أساسي.

الفصل الثاني سيادة المعلومات وحق الدول في بياناتها الكونية

تثير إدارة البيانات الكونية إشكالية قانونية معقدة تتعلق بالتوازن بين مبدأ السيادة الوطنية على المعلومات ومتطلبات المشاركة المعرفية العالمية. قد تمتلك دولة ما بيانات فريدة عن تراثها الثقافي أو مواردها الطبيعية، ولكن هل يحق لها حجب هذه البيانات عن المجتمع الدولي؟ إن القانون الدولي التقليدي يحترم السيادة، ولكن في مواجهة التحديات العالمية مثل التغير المناخي أو الأوبئة، يجب تطوير استثناءات تسمح بتبادل البيانات الحيوية. يجب تأكيد مبدأ أن السيادة المعلوماتية لا تشمل الحق في حجب المعرفة التي تخدم المصالح الإنسانية العليا. إن حماية مبدأ المشاركة المعرفية يضمن عدم تحول البيانات إلى أدوات للابتزاز السياسي أو الاقتصادي. إن الحفاظ على توازن دقيق بين الحقوق الوطنية والمصلحة العالمية هو

جوهر القانون الدولي للمعلومات الجديد.

الفصل الثالث الملكية الفكرية للاكتشافات العلمية العابرة للحدود

تشكل الاكتشافات العلمية الكبرى التي تساهم فيها فرق بحثية من دول متعددة تحدياً قانونياً فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. من يملك براءة اختراع علاجاً تم تطويره عبر تعاون دولي؟ إن النظام الحالي للملكية الفكرية مصمم للابتكار الفردي أو الوطني، ولا يتناسب مع طبيعة البحث العلمي العالمي المعاصر. يجب تطوير إطار قانوني دولي ينظم الملكية المشتركة للاكتشافات العابرة للحدود، ويضمن توزيعاً عادلاً للعوائد بين جميع المساهمين. إن غياب التنظيم يخلق نزاعات معقدة قد تعيق التعاون العلمي المستقبلي. إن حماية حقوق المخترعين مع ضمان الوصول العادل للمعرفة هو تحدٍ قانوني يتطلب إبداعاً تشريعياً يواكب طبيعة العلم الحديث.

الفصل الرابع أرشيف البشرية الرقمي وحقوق الوصول العالمي

مع تحول الأرشيفات التقليدية إلى صيغ رقمية، تبرز الحاجة لإنشاء أرشيف بشري رقمي موحد يحفظ التراث المعرفي للإنسانية جمعاء. إن هذا الأرشيف يجب أن يكون متاحاً للجميع بغض النظر عن الجنسية أو القدرة المالية، مما يطرح تحديات تتعلق بالتمويل والإدارة والحماية من التلاعب. يجب تطوير نظام قانوني دولي ينشئ هيئة مستقلة للإشراف على الأرشيف الرقمي العالمي، ويضمن حياديته واستمراريته. إن حماية هذا الأرشيف من الهجمات السيبرانية أو الرقابة السياسية هو واجب دولي مشترك. إن ضمان الوصول العالمي للمعرفة هو استثمار في مستقبل البشرية، ولا يجوز تحويله إلى سلعة تخضع لقوانين السوق فقط.

الفصل الخامس حماية التراث المعلوماتي من الانقراض الرقمي

تواجه البيانات الرقمية خطر الانقراض بسبب تقادم التقنيات أو فشل أنظمة التخزين أو الكوارث الطبيعية، مما يهدد بفقدان تراث معرفي لا يعوض. إن القانون

الدولي بحاجة إلى تطوير معايير إلزامية لحفظ البيانات طويلة الأمد، تشمل نسخاً احتياطية موزعة جغرافياً وتحديثاً مستمراً للصيغ التقنية. يجب اعتبار تدمير البيانات الكونية عمداً أو إهمالاً جريمة ضد التراث الإنساني. إن حماية التراث المعلوماتي تتطلب تعاوناً تقنياً وقانونياً غير مسبوق بين الدول والمؤسسات البحثية. إن ضمان بقاء المعرفة للأجيال القادمة هو مسؤولية أخلاقية وقانونية تعلو على المصالح الآنية.

الفصل السادس حقوق الأجيال القادمة في المعرفة الكونية

تمتد المسؤولية المعلوماتية لتشمل حقوق الأجيال التي لم تولد بعد في الوصول للتراث المعرفي الذي ننتجه اليوم. يجب الاعتراف قانونياً بالأجيال المستقبلية كأصحاب مصلحة في السياسات المعلوماتية، وضمان عدم استنزاف الموارد المعرفية أو تقييد الوصول لها. إن حقوق الأجيال القادمة تشمل الحق في معرفة تاريخها، والحق في الاستفادة من التقدم العلمي، والحق في بيئة معلوماتية صحية خالية من التضليل. إن تجاهل هذه الحقوق هو ظلم

زمني لا يجوز قانونياً. إن دمج حقوق المستقبل في صنع القرار المعلوماتي يضمن استدامة المعرفة وعدم التضحية بالغد من أجل اليوم.

الفصل السابع تنظيم تبادل البيانات العلمية بين الدول المتقدمة والنامية

تعاني الدول النامية من فجوة معرفية هائلة بسبب عدم قدرتها على الوصول للبيانات العلمية باهظة الثمن أو المحمية بحواجز تقنية. يجب تطوير آلية قانونية دولية تلزم الدول المتقدمة بمشاركة البيانات العلمية الأساسية بأسعار معقولة أو مجاناً للأغراض الإنسانية. إن احتكار المعرفة يكرس عدم المساواة العالمية ويهدد التقدم البشري الشامل. يجب إنشاء صندوق دولي لتمويل نقل التكنولوجيا المعلوماتية للدول الفقيرة. إن العدالة المعرفية هي أساس التنمية المستدامة، ولا يجوز أن تصبح المعرفة حكراً على الأغنياء فقط.

الفصل الثامن المسؤولية الدولية عن تدمير أو تزوير البيانات الكونية

قد تتعرض البيانات الكونية للتدمير المتعمد أو التزوير المنظم لأغراض سياسية أو أيديولوجية، مما يهدد الحقيقة التاريخية والعلمية. يجب تطوير مفهوم قانوني للمسؤولية الدولية عن جرائم المعلومات، يشمل العقوبات على من يتلاعب بالسجلات التاريخية أو يزيّف الاكتشافات العلمية. إن إثبات هذه الجرائم يتطلب خبراء دوليين في الطب الشرعي الرقمي وآليات تحقيق مستقلة. إن حماية صدق البيانات الكونية هو حماية للحقيقة نفسها، ولا يجوز السماح بالتلاعب بالواقع المعرفي للبشرية. إن الردع القانوني ضروري لمنع استخدام المعلومات كسلاح للتضليل والسيطرة.

الفصل التاسع الخصوصية الكونية وحماية البيانات الشخصية في الفضاء الرقمي

مع تزايد جمع البيانات الشخصية على مستوى كوني، تبرز مخاطر جسيمة على الخصوصية الفردية والجماعية. يجب تطوير بروتوكول دولي صارم يحمي البيانات الشخصية من الاستغلال التجاري أو المراقبة الحكومية غير المبررة. إن انتهاك الخصوصية الكونية

يعتبر جريمة دولية خطيرة، ويستدعي عقوبات رادعة. إن حماية البيانات الشخصية هي حماية للكرامة الإنسانية، وتتطلب توازناً دقيقاً بين الابتكار التقني والحقوق الفردية. إن فرض قيود على جمع البيانات يضمن بقاء التكنولوجيا في خدمة الإنسان وليس العكس.

الفصل العاشر الذكاء الاصطناعي ومولدات البيانات المستقلة

تنتج أنظمة الذكاء الاصطناعي كميات هائلة من البيانات بشكل مستقل، مما يطرح تساؤلات حول ملكية هذه البيانات ومسؤولية محتواها. إذا أنتج ذكاء اصطناعي اكتشافاً علمياً أو عملاً إبداعياً، من يملك الحقوق؟ يجب تطوير معايير قانونية تحدد أن البيانات المولدة آلياً تخضع لرقابة بشرية، وأن المسؤولية عن محتواها تقع على المشغلين أو المطورين. إن غياب التنظيم يخلق بيئة خصبة للاستغلال أو نشر المعلومات المضللة. إن تنظيم الذكاء الاصطناعي المعلوماتي هو حماية لمصداقية المعرفة في العصر الرقمي.

الفصل الحادي عشر التوثيق الرقمي للأحداث التاريخية الكبرى

تلعب البيانات الرقمية دوراً حاسماً في توثيق الأحداث التاريخية الكبرى مثل الحروب والكوارث والتحولت السياسية. يجب تطوير معايير دولية للتوثيق الرقمي تضمن دقة السجلات وحمايتها من التلاعب. يجب إلزام الدول والجهات الفاعلة بحفظ الأدلة الرقمية للأحداث الجسيمة كواجب قانوني. إن حماية الذاكرة التاريخية الرقمية هي حماية للحقيقة والعدالة، وتمنع إنكار الجرائم أو تزوير التاريخ. إن التوثيق المحايد والمستقل هو أساس المصالحة والتعلم من الماضي.

الفصل الثاني عشر الجرائم المعلوماتية العابرة للزمان والمكان

تتميز الجرائم المعلوماتية بقدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية والزمنية، مما يجعل ملاحقتها تحدياً قانونياً كبيراً. يجب تطوير آليات تعاون قضائي دولي متخصصة في الجرائم الرقمية، تشمل تسليم المجرمين وتبادل

الأدلة الإلكترونية. إن توحيد التشريعات الوطنية يسهل الملاحقة ويمنع الملاذات الآمنة للمجرمين الرقميين. إن حماية الفضاء المعلوماتي من الجريمة هو واجب دولي مشترك يتطلب تنسيقاً أمنياً وقضائياً غير مسبوق.

الفصل الثالث عشر التحكيم الدولي في النزاعات حول ملكية البيانات

مع تزايد قيمة البيانات، تزداد النزاعات حول ملكيتها واستخدامها بين الدول والشركات والأفراد. يجب إنشاء هيئة تحكيم دولية متخصصة في النزاعات المعلوماتية، تضم خبراء في القانون والتقنية. يجب أن تكون قرارات هذه الهيئة ملزمة وسريعة التنفيذ، خاصة في القضايا العاجلة التي تمس المصلحة العامة. إن وجود جهة محايدة للفصل في النزاعات يعزز الثقة في النظام المعلوماتي العالمي. إن العدالة المعلوماتية تتطلب قضاة يفهمون لغة البيانات بقدر فهمهم للنصوص القانونية.

الفصل الرابع عشر التمويل الدولي لحفظ البيانات

الكونية

تتطلب حفظ البيانات الكونية موارد مالية هائلة للتخزين والصيانة والتحديث، مما يستدعي آليات تمويل مبتكرة. يجب تطوير نظام تمويل دولي مشترك يساهم فيه الجميع حسب قدراتهم، لضمان استدامة الأرشفة الرقمية. إن الاعتماد على التمويل الطوعي غير كافٍ، ويحتاج إلى التزامات مالية ملزمة. إن الشفافية في صرف الأموال ضرورة لضمان وصول الموارد للمشاريع الأكثر أهمية. إن الاستثمار في حفظ المعرفة هو استثمار في مستقبل البشرية، ولا يجوز البخل عليه.

الفصل الخامس عشر معايير الجودة والمصادقية في الأرشفة الكونية

مع تدفق البيانات من مصادر متعددة، تبرز الحاجة لمعايير صارمة لضمان جودة ومصادقية المعلومات المحفوظة. يجب تطوير بروتوكولات دولية للتحقق من صحة البيانات قبل أرشفتها، ومنع نشر المعلومات المضللة أو المزيفة. يجب إنشاء هيئات مراجعة مستقلة لتقييم مصادقية المصادر المعلوماتية. إن

حماية جودة البيانات الكونية هي حماية للحقيقة العلمية والتاريخية. إن المعايير الموحدة تعزز الثقة في الأرشيف الرقمي العالمي.

الفصل السادس عشر الحق في النسيان الرقمي مقابل الحق في التذكر الكوني

يطرح العصر الرقمي إشكالية قانونية حول التوازن بين حق الأفراد في نسيان ماضيهم الرقمي وحق المجتمع في حفظ الذاكرة التاريخية. يجب تطوير معايير قانونية تحدد متى يطبق الحق في النسيان، ومتى تعلق المصلحة العامة في التذكر. إن حماية الخصوصية لا يجب أن تؤدي إلى محو التاريخ أو إنكار الحقائق. إن الموازنة الدقيقة بين الحقوق الفردية والجماعية هي جوهر القانون المعلوماتي العادل.

الفصل السابع عشر حماية البيانات الحساسة للأمن القومي في العصر الرقمي

تملك الدول بيانات حساسة تتعلق بأمنها القومي، ولكنها قد تكون أيضاً ذات قيمة للمجتمع الدولي في

مجالات مثل الصحة أو البيئة. يجب تطوير إطار قانوني ينظم تبادل البيانات الحساسة مع ضمانات كافية لحماية الأسرار الوطنية. إن التعاون الأمني المعلوماتي يتطلب ثقة متبادلة وآليات تحقق صارمة. إن حماية الأمن القومي لا يجب أن تكون ذريعة لحجب المعلومات التي تخدم المصالح الإنسانية العليا.

الفصل الثامن عشر التعاون الدولي في مواجهة التضليل المعلوماتي المنظم

يشهد العالم انتشاراً منظماً للتضليل المعلوماتي عبر المنصات الرقمية، مما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي. يجب تطوير استراتيجية دولية مشتركة لمكافحة التضليل، تشمل تبادل المعلومات وتنسيق الردود. يجب إلزام المنصات الرقمية بمعايير شفافية صارمة ومنع انتشار المحتوى المضلل. إن حماية الحقيقة في العصر الرقمي هو واجب دولي يتطلب تعاوناً غير مسبوق بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني.

الفصل التاسع عشر الرؤية المستقبلية لمعاهدة

البيانات الكونية الموحدة

في الختام، إن المستقبل يتطلب معاهدة دولية شاملة للبيانات الكونية تلزم جميع الدول بحماية التراث المعلوماتي وضمان الوصول العادل للمعرفة. يجب أن تكون هذه المعاهدة الإطار الأعلى للقانون المعلوماتي الدولي، تعلق على أي اتفاقيات أخرى متعارضة. إن الرؤية تقوم على توحيد الجهود البشرية لحماية المعرفة كمشاع إنساني عالمي. إن بناء هذا النظام القانوني هو استثمار في خلود المعرفة البشرية.

الفصل العشرون الخلاصة والدعوة لميثاق المعرفة الإنسانية العالمي

إن الدعوة هنا موجهة لقادة العالم والمؤسسات الدولية لتوقيع ميثاق المعرفة الإنسانية العالمي، الذي يقدس الحق في المعرفة ويحمي التراث المعلوماتي للأجيال القادمة. يجب أن يكون هذا الميثاق تعبيراً عن إرادة البشرية الجماعية في بناء مستقبل معرفي عادل ومستدام. إن مستقبل الإنسانية يعتمد على قدرتنا اليوم على الاتفاق على حماية غدنا المعرفي

المشترك. إن المعرفة قوة، ويجب أن تكون قوة للخير والعدالة وليس للهيمنة والسيطرة.

الخاتمة الأكاديمية

إن هذا الكتاب يمثل محاولة رائدة لتأسيس فرع قانوني جديد هو القانون الدولي للبيانات الكونية، استجابة للتحديات الناشئة عن الثورة المعلوماتية العالمية. لقد سعينا من خلال الفصول إلى تقديم إطار نظري وتطبيقي لتنظيم إنتاج وتبادل وحفظ المعرفة الإنسانية، مع الحفاظ على مبادئ العدالة والشفافية. إن النتائج تؤكد على أن الصمت القانوني أمام هذه التطورات هو خطر داهم، وأن التجديد التشريعي هو السبيل الوحيد لضمان عدالة معرفية عالمية. إن المسؤولية تقع على عاتق الفقهاء والمشرعين لقيادة هذا التغيير وضمان أن تخدم التكنولوجيا المعرفية البشرية ولا تهددها. نأمل أن يكون هذا العمل لبنة أساسية في صرح القانون الدولي الجديد، وأن يحفز المزيد من الدراسات الجادة في هذا المجال الحيوي، لضمان مستقبل يسوده العدل المعرفي والوصول الحر للمعلومات لكل البشرية في هذا الكون الرقمي

الفسيح.

تم بحمد الله وتوفيقه

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

مصر - الإسماعيلية 2026